مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/8/10

تحدي التنويع المالي في العراق: قراءة في واقع ومستقبل الإيرادات غير النفطية (2023- 2025)

بسام رعد

● ورقة سياسات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

تحدي التنويع المالي في العراق: قراءة في واقع ومستقبل الإيرادات غير النفطية (2023-2025)

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / سياسات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

بسام رعـد / باحث في الشأن الاقتصادي

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

I. الملخص

إن تحقيق التحول الهيكلي يتطلب تسريع وتيرة الإصلاح المالي والإداري، ويشمل ذلك استكمال التحول الرقمي وأتمتة المنظومتين الضريبية والجمركية لضبط المنافذ الحدودية، وتحديث القوانين والتشريعات الاقتصادية للحد من الإعفاءات غير المبررة، فضلاً عن دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد المنظم عبر تقديم حوافز وتسهيلات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

في نهاية المطاف، يظل توسيع الوعاء الضريبي وتنشيط القطاعات الإنتاجية غير النفطية، بالتوازي مع إعادة صياغة الدور الاقتصادي للدولة، هما الركيزتين الأساسيتين لبناء اقتصاد مرن قادر على امتصاص الصدمات الخارجية وتأمين مستقبل الأجيال القادمة.

II. مقدمة

يجمع علماء الاقتصاد السياسي والمالية العامة على أن الوفرة النفطية قد تتحول من «نعمة تنموية» إلى «نقمة هيكلية» إذا أسيء استخدامها، وغابت الرؤى الاستراتيجية لتنويع مصادر الدخل القومي. وتُعرف هذه الظاهرة في الأدبيات الاقتصادية بـ «لعنة الموارد» (Resource Curse)، حيث يؤدي التدفق السهل والكبير لعوائد النفط إلى شلل القطاعات الإنتاجية الأخرى، وتضخم الجهاز الإداري للدولة، وتلاشي الحوافز المؤسسية لبناء نظام ضريبي وجمركي كفوء وعادل.

ويقف العراق اليوم كأحد أبرز النماذج العالمية لتجسيد هذه النقمة الهيكلية؛ فمنذ قرار تأميم النفط في سبعينيات القرن الماضي، انزلق الاقتصاد العراقي تدريجياً نحو هاوية «الفخ الريعي»، مما جعل الدولة تعتمد بشكل شبه مطلق على عوائد تصدير النفط الخام لتمويل نفقاتها الاستهلاكية المتضخمة، وعلى رأسها النفقات الجارية، مقابل تراجع شبه كامل للقطاعات الإنتاجية الحقيقية، كالزراعة والصناعة والخدمات ذات القيمة المضافة.

إن الأزمات المالية المتكررة التي عصفت بالعراق عقب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما حدث في الأعوام 2008 و2014، وخلال جائحة كوفيد-19 عام 2020، فضلاً عن أزمة توقف الصادرات النفطية عبر المنفذ الجنوبي إثر التوترات الجيوسياسية الإقليمية في شباط من العام الحالي، قد كشفت عن الهشاشة البنيوية العميقة للاقتصاد العراقي. فعندما تنخفض أسعار النفط أو تتعطل سلاسل الصادرات النفطية، تجد الدولة نفسها عاجزة عن تأمين النفقات الجارية الحتمية، كالرواتب والرواتب التقاعدية وخدمة الدين، دون اللجوء إلى الاقتراض أو استنزاف الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي، مما يهدد الاستقرار النقدي والمالي للبلد بأكمله.

تأسيساً على ما تقدم، فإن تعزيز الإيرادات غير النفطية في العراق لم يعد مجرد ترف فكري أو خيار اقتصادي خاضع للمناورة السياسية، بل أصبح ضرورة وجودية وحتمية هيكلية لضمان استدامة الدولة وحماية حقوق الأجيال القادمة.

III. الإطار المفاهيمي والتصنيفي للإيرادات غير النفطية

تُعرَّف الإيرادات غير النفطية بأنها كافة التدفقات المالية والمتحصلات التي تجبيها الخزينة العامة للدولة من قطاعات ومصادر اقتصادية لا علاقة لها باستخراج النفط الخام أو بيعه. ويمكن تصنيف هذه الإيرادات، وفقاً للتبويب المالي والمحاسبي، إلى الأبواب التالية:

1. الضرائب على الدخول والثروات: ضرائب مباشرة تُفرض على الدخول التي يحصل عليها الأفراد والشركات، مثل ضريبة الدخل وضريبة أرباح الشركات، بالإضافة إلى الضرائب المفروضة على الممتلكات والثروات العقارية.
2. الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج: ضرائب غير مباشرة تُفرض على السلع والخدمات عند إنتاجها محلياً، أو استهلاكها، أو استيرادها من الخارج، مثل الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات.
3. رسوم الخدمات: مبالغ مالية تجبيها مؤسسات الدولة لقاء تقديم خدمات مباشرة للمواطنين أو لقطاع الأعمال، مثل رسوم إصدار جوازات السفر، ورسوم المحاكم، ورسوم تسجيل العقارات، والرسوم الجمركية.
4. حصة الموازنة من أرباح القطاع العام: الإيرادات التي تؤول إلى الخزينة العامة كحصة من الأرباح الصافية التي تحققها الشركات والمؤسسات والمصارف المملوكة بالكامل للدولة أو جزئياً.

5. الإيرادات التحويلية: الأموال التي تتلقاها الحكومة دون تقديم مقابل سلعي أو خدمي مباشر في الحال، وتشمل التحويلات بين المؤسسات الحكومية، والهبات، والتبرعات، والإعانات المستلمة.
6. إيرادات أخرى متنوعة: متحصلات متفرقة لا تندرج ضمن التصنيفات السابقة، مثل الغرامات والجزاءات المفروضة قانوناً، ومبيعات المنتجات والخدمات المتنوعة.
7. الإيرادات الرأسمالية: الإيرادات الناتجة عن تصرف الدولة في أصولها الرأسمالية، مثل بيع الأراضي أو العقارات الحكومية، أو استرداد الديون والقروض الممنوحة سابقاً لجهات أخرى.
8. الإيرادات غير النفطية المُحوَّلة من إقليم كردستان: الحصة التي يقوم الإقليم بتحصيلها محلياً من الرسوم والضرائب والمنافذ الحدودية، ويلتزم بتحويلها إلى الخزينة الاتحادية بموجب قانون الموازنة والاتفاقات السياسية والمالية بين المركز والإقليم.

IV. تعظيم الإيرادات غير النفطية في الرؤى الإصلاحية «الورقة البيضاء» نموذجاً

تمثل الورقة البيضاء برنامجاً إصلاحياً هيكلياً يهدف إلى إعادة التوازن المالي للاقتصاد العراقي عبر خفض النفقات العامة غير المبررة وزيادة الإيرادات غير النفطية، لتقليل الاعتماد شبه الكلي على النفط، الذي يمول تاريخياً ما يقارب 93% من الموازنة العامة. وقد شخصت الورقة مشكلة هيكلية جوهرية تتمثل في ضآلة مساهمة الإيرادات غير النفطية في الناتج

المحلي الإجمالي مقارنةً بالدول النامية والناشئة. ولعلاج هذا الخلل، اقترحت الورقة عدة آليات تنفيذية:

- التحول الرقمي الشامل (الأتمتة): الانتقال من المعاملات الورقية التقليدية إلى الأنظمة الإلكترونية في الجمارك والضرائب، وتطبيق نظام «الأسيكودا»(ASYCUDA) العالمي في المنافذ الحدودية؛ لضمان التقدير الدقيق للرسوم والحد من الفساد المالي.
- الربط الشبكي لأجهزة السونار: ربط منظومات الفحص الجمركي إلكترونياً لضبط المخالفات، والحد من تهريب البضائع، وحماية المنتج المحلي.
- تطوير الإدارة الضريبية: بناء قاعدة بيانات متكاملة للمكلفين، وتوسيع «الوعاء الضريبي» لدمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في المنظومة الرسمية للدولة
-

٧. محركات النمو البديلة وتفعيل القطاعات غير النفطية

يتطلب التحول من النموذج الريعي إلى اقتصاد متنوع تفعيل قطاعات استراتيجية قادرة على توليد القيمة المضافة وفرص العمل، ويمكن تقسيم هذه القطاعات إلى فئتين:

1- قطاعات التشغيل السريع والإنتاج المباشر

- قطاع الإنشاءات والزراعة (محركات التشغيل الفوري): تمتاز هذه القطاعات بقدرة استيعابية عالية للعمالة (خاصة غير

الماهرة)، وتسهم في تعزيز الأمن الغذائي والحد من الاستيراد، مما يحافظ على العملة الصعبة داخل البلاد.

- قطاع الصناعة والإنتاج المحلي: يرتكز على تنشيط الصناعات التحويلية لربط الاستقرار المالي بالإنتاج المحلي، وتحويل العوائد النفطية من ميزانيات استهلاكية إلى أصول رأسمالية تُستثمر في بناء المصانع.

- المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs): تشكل عصب الاقتصاد الحديث؛ حيث يُقدر أن سد فجوة التمويل لهذه المشاريع كفيل بزيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.7%، فضلاً عن تخفيف الضغط على التوظيف الحكومي المتضخم.

2- القطاعات المُمكنة والداعمة (البنية التحتية)

- قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة: يعد إصلاح شبكة الكهرباء والتوجه نحو الطاقة الشمسية شرطاً أساسياً لخفض تكاليف الإنتاج وضمان استمرارية المشاريع الصناعية والتجارية.

- القطاع المالي والمصرفي: يهدف إصلاحه إلى تسهيل الائتمان وتوفير القروض الميسرة للمشاريع الناشئة، وتعزيز الشمول المالي الرقمي لتقليل الاعتماد على النقد الورقي.

- قطاع السياحة والخدمات: يمتلك العراق إرثاً تاريخياً ودينياً يجعله وجهة سياحية جاذبة، مما يتطلب تحديث البنية التحتية ورقمنة الخدمات السياحية لتقديم حوافز حقيقية للمستثمرين.

VI. الأداء الفعلي للإيرادات غير النفطية للأعوام (2023 – 2025)

شهد مسار الإيرادات غير النفطية في العراق خلال فترة الموازنة الثلاثية (2023-2025) تذبذباً واضحاً، إلا أنه سجل اتجاهاً عاماً نحو النمو التدريجي في نسب مساهمته في الهيكل التمويلي للموازنة العامة، نتيجة لبعض الإجراءات الحكومية الإصلاحية.

يوضح الجدول أدناه مقارنة تحليلية بين الإيرادات النفطية وغير النفطية ونسب مساهمتها الفعلية: -

جدول 1. مقارنة تحليلية بين الإيرادات النفطية وغير النفطية

السنة المالية	إجمالي الإيرادات الفعلية (تريليون دينار)	الإيرادات النفطية الفعلية (تريليون دينار)	نسبة المساهمة النفطية (%)	الإيرادات غير النفطية الفعلية (تريليون دينار)	نسبة المساهمة غير النفطية (%)
2023	135.681	125.882	92.78%	9.799	7.22%
2024	140.774	127.536	90.60%	13.238	9.40%
2025	124.185	109.208	87.94%	14.997	12.06%

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة المحاسبة، قسم التوحيد (تقرير المصروفات الفعلية والإيرادات لغاية شهر كانون الأول للسنوات 2023، 2024، 2025).

تُظهر البيانات المالية لتحليل فجوة الأداء (المخطط مقابل الفعلي) وجود انحياز تفاؤلي ومبالغة هيكلية في تقدير الإيرادات غير النفطية عند إعداد الموازنات:

- في عام 2023: بلغت التقديرات المخططة للإيرادات غير النفطية نحو 17.3 تريليون دينار، في حين لم يتجاوز المحقق الفعلي 9.799 تريليون دينار، بنسبة تنفيذ بلغت 56.6% فقط.
- في عام 2024: تفاقمت الفجوة التخطيطية، إذ قُدِّرت تلك الإيرادات بـ 27.2 تريليون دينار، فيما لم يُسجَّل فعلياً سوى 13.238 تريليون دينار، بنسبة تنفيذ تقارب 48.6%.
- تحديات عام 2025: واجهت المالية العامة تعثراً في تقديم جداول الموازنة لعام 2025 نتيجة تقلبات أسعار النفط العالمية وعدم حسم الخلافات المالية مع إقليم كردستان. ورغم ذلك، ارتفعت المساهمة النسبية للإيرادات غير النفطية لتصل إلى 12.06% من إجمالي الإيرادات الفعلية، مدفوعةً بانخفاض إجمالي الإيرادات النفطية وتحسن نسبي في أدوات الجباية.

VII. المعوقات الهيكلية لتعظيم الإيرادات غير النفطية

إن بقاء الإيرادات غير النفطية دون المستويات المستهدفة لا يعود فقط لقلة الأنشطة الاقتصادية، بل يرجع إلى عقبات بنيوية وتشريعية وإدارية متداخلة:

1- التحديات التشريعية والقانونية

- تقادم القوانين الضريبية والكمركية: لا تزال القوانين الأساسية (مثل قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وقانون الجمارك رقم 23 لسنة 1984) عاجزة عن مواكبة التحولات الاقتصادية

الحديثة كالتجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية.

- غلبة الاستثناءات والإعفاءات: يعاني النظام القانوني من كثرة الإعفاءات الضريبية والكمركية الممنوحة لجهات متعددة تحت مسميات تشجيع الاستثمار أو الاتفاقيات الثنائية، مما يفرغ القوانين من محتواها ويقلص الوعاء الضريبي.

2- **المعوقات الإدارية والمؤسساتية**

- غياب الأتمتة والتقدير الجزافي: يؤدي الاعتماد المستمر على المعاملات الورقية والتقدير الشخصي (الجزافي) من قبل موظفي الضرائب إلى إضعاف الرقابة، مما يخلق بيئة مواتية للتهرب والتلاعب المالي الذي يُهدر مليارات الدنانير سنوياً.

- غياب الربط الإلكتروني البيني: يؤدي ضعف التنسيق الرقمي بين دوائر الدولة (مسجل الشركات، الكمارك، الضرائب، البنك المركزي، والمصارف) إلى صعوبة تتبع حركة الأموال والتحقق من صحة الفواتير التجارية.

- الازدواج الكمركي: يمثل وجود نظامين كمركيين منفصلين بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان ثغرة هيكلية تؤدي إلى تشتت السياسة الجمركية وضياع الإيرادات العامة.

3- **التحديات الاقتصادية والاجتماعية**

- تضخم القطاع العام وضمور القطاع الخاص: تضاعف عدد الموظفين الحكوميين بشكل مفرط منذ عام 2005، مما

أدى إلى تضخم النفقات الجارية وهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، مقابل بيئة أعمال طاردة وغير محفزة للقطاع الخاص.

- الاقتصاد غير الرسمي: تشير دراسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) إلى أن نحو 80 % من المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تعمل خارج المظلة الرسمية للدولة، مما يحرم الخزينة من وعاء ضريبي ضخم.
- ضعف القطاع المصرفي: تسيطر المصارف الحكومية الثلاثة (الرافدين، الرشيد، والمصرف العراقي للتجارة (TBI على 86% من الودائع و82 % من الائتمان، وتوجه معظم أموالها لتمويل نفقات الحكومة، مما يحرم القطاع الخاص من السيولة اللازمة للنمو.
- ثقافة الدعم المشوهة: اعتاد المجتمع على تلقي الخدمات الأساسية بأسعار شبه مجانية كحق ريعي مكتسب؛ فعلى سبيل المثال، يكلف دعم قطاع الكهرباء الخزينة حوالي 10 تريليونات دينار سنوياً، في حين يفقد 58% من الطاقة المنتجة نتيجة التجاوزات والخسائر الفنية دون جباية فواتيرها.

VIII. تحليل فجوة الاستدامة المالية وتحذيرات المؤسسات الدولية

تؤكد البيانات المالية الفعلية لعام 2025 عمق الاختلال الهيكلي في

المالية العامة للعراق؛ إذ يتضح جلياً عجز الإيرادات غير النفطية عن تغطية النفقات الجارية للدولة، مما يبرز فجوة تمويلية هائلة:

1- **فجوة الاستدامة بالأرقام (عام 2025)**

- إجمالي الإيرادات غير النفطية الفعلية: 14.97 تريليون دينار.
- إجمالي النفقات الجارية الفعلية: 119.16 تريليون دينار.
- النتيجة: الإيرادات غير النفطية تغطي 12.5 % فقط من النفقات الجارية، مما يعني وجود فجوة تمويلية تشغيلية تبلغ 87.5% يتم تغطيتها بالكامل من الايرادات النفطية.

2- **العجز عن تغطية فاتورة الرواتب**

عند مقارنة الإيرادات غير النفطية ببند الرواتب والأجور والتقاعد فقط:

- فاتورة رواتب الموظفين: 60.44 تريليون دينار.
- فاتورة رواتب المتقاعدين: 20.00 تريليون دينار.
- إجمالي الالتزامات الحتمية للرواتب: 80.44 تريليون دينار.
- النتيجة: الإيرادات غير النفطية لا تكفي لتغطية ربع (18.6%) من إجمالي فاتورة الرواتب والتقاعد في الدولة العراقية.

ويُعرف هذا الوضع في الأدبيات الاقتصادية بـ "قيد الموازنة الهش Fragile Balance " حيث تعتمد الدولة على رافعة التمويل الريعية المتقلبة لسد النقص، مما يهدد الاستقرار المالي عند حدوث أي صدمة في أسواق الطاقة العالمية.

3- تحذيرات صندوق النقد الدولي (IMF)

جاءت تحذيرات صندوق النقد الدولي في تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام 2024 لتؤكد خطورة هذا المسار التوسعي. حيث أشار خبراء الصندوق إلى أن التوسع المتسارع في التوظيف الحكومي يهدد الاستدامة المالية للعراق بشكل حرج.

وينبه الصندوق إلى أنه في حال انخفاض أسعار النفط دون مستوى 80 دولاراً للبرميل، فإن ذلك سيؤدي إلى اتساع حاد وفوري في عجز المالية العامة؛ نظراً لارتفاع «سعر تعادل النفط» (اللازم لتحقيق التوازن المالي في الموازنة العراقية) إلى نحو 84 دولاراً للبرميل في عام 2024، مقارنة بـ 54 دولاراً فقط في عام 2020.

كما يُتوقع الصندوق أن ترتفع فاتورة الأجور والرواتب لتستحوذ بمفردها على نحو 50% من إجمالي الإنفاق العام بحلول عام 2033، ما لم يتم ضبط سياسات التوظيف العام. هذا التوسع الهيكلي في النفقات الجارية سيؤدي حتماً إلى عجز مالي مزمن، مما سيقوض الحيز المالي المتاح للإنفاق الاستثماري أو الاجتماعي الضروري لإعادة إعمار البلاد وتنمية القطاعات غير النفطية.

IX. خاتمة

تُظهر القراءة الاقتصادية لواقع الاقتصاد العراقي أن الإيرادات غير النفطية لا تزال تمثل مورداً ثانوياً عاجزاً عن تأمين المتطلبات التشغيلية الأساسية للدولة، مما يبقي الاستدامة المالية للبلاد رهينةً لتقلبات أسواق النفط العالمية. وللانتقال بالاقتصاد العراقي من الحالة الريعية الهشة إلى حالة الاستقرار المستدام، تبرز ضرورة ملحّة لتبني استراتيجية إصلاحية شاملة ترتكز على تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد شبه الكلي على العوائد النفطية.

وفي هذا الصدد، ينسجم هذا الطرح مع الرؤية التي قدمها الدكتور علي مرزا في كتابه «أوراق اقتصادية ونفطية: العراق والعالم – المجلد الثاني». إذ يرى أن الإيرادات غير النفطية لا يمكن أن تزداد عبر قرارات إدارية فوقية أو بفرض ضرائب عشوائية في ظل اقتصاد يعاني من تشوهات بنيوية عميقة. وبدلاً من الحلول المؤقتة، يؤكد الدكتور مرزا حتمية إطلاق «ثورة هيكلية» شاملة لتنشيط الإنتاج المحلي (الزراعي والصناعي)، وإصلاح قطاع التعليم ليتلاءم مع متطلبات التنمية، وتمكين القطاع الخاص، إلى جانب حماية المال العام عبر الصناديق السيادية.

إن هذا المسار يتطلب بالضرورة تحولاً جذرياً في فلسفة الدولة الاقتصادية، لتتحول من مجرد جهة موزعة للريع إلى جهة راعية ومنظمة للنشاط الاقتصادي.

وبناءً على ذلك، فإن تحقيق هذا التحول الهيكلي يتطلب تسريع وتيرة

الإصلاح المالي والإداري، ويشمل ذلك استكمال التحول الرقمي وأتمتة المنظومتين الضريبية والجمركية لضبط المنافذ الحدودية، وتحديث القوانين والتشريعات الاقتصادية للحد من الإعفاءات غير المبررة، فضلاً عن دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد المنظم عبر تقديم حوافز وتسهيلات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وفي نهاية المطاف، يظل توسيع الوعاء الضريبي وتنشيط القطاعات الإنتاجية غير النفطية، بالتوازي مع إعادة صياغة الدور الاقتصادي للدولة، هما الركيزتان الأساسيتان لبناء اقتصاد مرن قادر على امتصاص الصدمات الخارجية وتأمين مستقبل الأجيال القادمة.

X. المصادر:

1. الكناني، عمار رحيم. (2026). تعزيز الإيرادات غير النفطية ودور مجلس النواب التشريعي والرقابي. بغداد: دائرة البحوث والدراسات النيابية، مجلس النواب العراقي.
2. وزارة المالية العراقية، دائرة المحاسبة، قسم التوحيد. (2025). تقرير بالمصروفات الفعلية على مستوى الوزارات: حساب الدولة لغاية شهر كانون الأول 2025 للموازنة الاتحادية. جمهورية العراق، وزارة المالية.
3. وزارة المالية العراقية. أرشيف تنفيذ الموازنة. متاح على: https://www.mof.gov.iq/Budget--implementa-tion.Archive-aspx
4. جمهورية العراق، «قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (2023 ـ 2024 ـ 2025)، رقم 13 لسنة 2023"، الوقائع العراقية، العدد 4726، 26 حزيران 2023.
5. صندوق النقد الدولي. (2024). تقرير خبراء الصندوق لعام 2024 بشأن مشاورات المادة الرابعة مع العراق. واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي.
6. خلية الطوارئ للإصلاح المالي. (2020). الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي والمالي. بغداد: جمهورية العراق.
7. منظمة العمل الدولية. (2021). تشخيص الاقتصاد غير المنظم في العراق (ط. 1). جنيف: منظمة العمل الدولية.
8. مرزا، علي خضير. (2021). أوراق اقتصادية ونفطية: العراق والعالم (المجلد 2). شبكة الاقتصاديين العراقيين.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org